105 ملايين دينار سيولة جلسة أمس.. و«الأخضر» يكسو 60٪ من الأسهم

446,2 مليون دينار مكاسب البورصة السوقية

علي إبراهيم

حققت بورصة الكويت مكاسب رأسمالية بلغت نحو 446,2 مليون دينار خلال جلسة تداولات أمس (الأحد)، مدفوعة بموجة شراء دعمت مؤشرات السوق الرئيسية، بالتزامن مع ارتفاع واضح في مستويات السيولة التي تجاوزت حاجز 105 ملايين دينار.

وأظهرت بيانات التداول أن القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفعت إلى نحو 53,2 مليار دينار بنهاية جلسة الأحد، مقابل 52,76 مليار دينار في نهاية تداولات الخميس الماضي، لتسجل البورصة مكاسب رأسمالية قوية خلال جلسة واحدة. وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,85٪، بما يعادل 74,63 نقطة، ليغلق عند مستوى 8892,89 نقطة، مدعوما بعمليات شراء انتقائية تركزت على عدد من الأسهم القيادية، وسط تحسن في شهية المستثمرين تجاه الأسهم ذات الأساسيات القوية.

وشهدت الجلسة تداول 132 سهما، ارتفع منها 79 سهما تمثل نحو 60٪ من إجمالي الأسهم المتداولة، في حين تراجعت أسعار 39 سهما، بينما استقرت أسعار 14 سهما دون تغيير، بما يعكس اتساع نطاق الصعود ليشمل قطاعات وأسهم متعددة.

وارتفعت السيولة المتداولة إلى 105,03 ملايين دينار، توزعت على نحو 389,6 مليون سهم من خلال 23,209 ألف صفقة، وهو ما يعكس استمرار النشاط الملحوظ في السوق وارتفاع معدلات التداول مقارنة بالجلسات السابقة.

وسجل مؤشر السوق الأول ارتفاعا بنسبة 0,75٪، بما يعادل 68,85 نقطة، ليصل إلى 9308,57 نقطة، فيما بلغت السيولة المتداولة في السوق الأول نحو 69,92 مليون دينار، جرى تداولها من خلال 198,97 مليون سهم عبر نحو 10,555 آلاف صفقة. وشهد السوق الأول تداول 39 سهما، ارتفع منها 27 سهما، مقابل انخفاض 9 أسهم واستقرار 3 أسهم، بما يؤكد استمرار عمليات الشراء الانتقائية على الأسهم القيادية، والتي شكلت أحد أبرز محركات السوق خلال جلسة الأحد.

في المقابل، برز زخم واضح في السوق الرئيسي، الذي سجل أداء أفضل من السوق الأول، مع ارتفاع مؤشره بنسبة 1,33٪، بما يعادل 119,98 نقطة، ليصل إلى 9108,4 نقاط.

وبلغت قيمة التداول في السوق الرئيسي نحو 39,112 مليون دينار، توزعت على 190,63 مليون سهم من خلال 12,654 ألف صفقة، وهو مستوى نشاط يعكس ارتفاع الإقبال على الأسهم الصغيرة والمتوسطة، خصوصا تلك التي تشهد تحركات سعرية وتداولات نشطة.

ويشير أداء السوق خلال الجلسة إلى استمرار وجود مسارين للسيولة، الأول يتجه بصورة انتقائية نحو الأسهم القيادية في السوق الأول، والثاني يركز على الأسهم الصغيرة والمتوسطة في السوق الرئيسي، حيث يسعى بعض المستثمرين إلى الاستفادة من فرص المضاربة وتحركات الأسعار قصيرة الأجل.

ويعكس ارتفاع المؤشرين العام والرئيسي بالتزامن مع نمو السيولة حالة من الزخم الإيجابي في التداولات، لا سيما مع تحسن معنويات المستثمرين وعودة شهية المخاطرة تدريجيا، فيما يبقى استمرار هذا الأداء مرهونا بقدرة السوق على الحفاظ على مستويات السيولة الحالية وتواصل عمليات الشراء على الأسهم القيادية.

وتظهر أرقام جلسة الأحد أن النشاط لم يعد مقتصرا على شريحة محددة من الأسهم، بل امتد إلى عدد أكبر من الشركات، الأمر الذي عزز المكاسب الرأسمالية ورفع القيمة السوقية للبورصة إلى مستويات جديدة خلال الفترة الأخيرة.

لتبلغ نحو 17,160 مليار دولار

13٪ نمو الإيرادات العامة لسلطنة عمان في النصف الأول من 2026

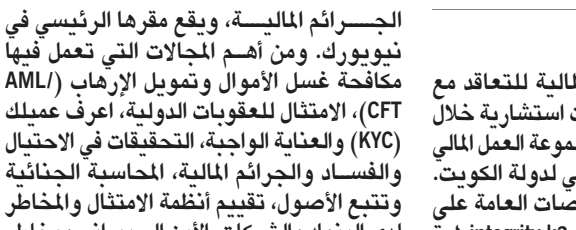

مسقط ـ كونا: أظهرت بيانات عمانية رسمية ارتفاع الإيرادات العامة لسلطنة عمان بنسبة 13٪ لتبلغ نحو 6,602 مليارات ريال عماني (17,160 مليار دولار) حتى نهاية الربع الثاني من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي مدفوعة بارتفاع الإيرادات النفطية بشكل رئيس. وذكرت وزارة المالية العمانية في نشرة الأداء المالي الصادرة أمس أن الإنفاق العام بلغ حتى نهاية الربع الثاني نحو 6,619 مليارات ريال (17,210 مليار دولار) مرتفعا بمقدار 9٪ عن الفترة ذاتها من العام الماضي نتيجة ارتفاع المصروفات الإنمائية والجارية فيما انخفض العجز من 259 مليون ريال (674 مليون دولار) إلى 17 مليون ريال (44,2 مليون دولار). وفيما يتعلق بصافي إيرادات النفط، أوضحت أنه ارتفع حتى نهاية الربع الثاني بنسبة 10٪ مسجلا نحو 3,332 مليارات ريال (8,660 مليارات دولار) مقارنة بالفترة حتى نهاية الربع الثاني من العام الماضي في حين بلغ متوسط سعر النفط المحقق 74 دولارا للبرميل. وعلى صعيد الإنتاج النفطي، أشارت الوزارة إلى أن متوسط كمية إنتاج النفط بلغ 1,074 مليون برميل يوميا فيما ارتفع صافي إيرادات الغاز بنسبة 32٪ مسجلا 1,164 مليار ريال (3,020 مليارات دولار) حتى نهاية الربع الثاني من العام مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي مدفوعة بارتفاع الإيرادات النفطية بشكل رئيس. وذكرت وزارة المالية العمانية في نشرة الأداء المالي الصادرة أمس أن الإنفاق العام بلغ حتى نهاية الربع الثاني نحو 6,619 مليارات ريال (17,210 مليار دولار) مرتفعا بمقدار 9٪ عن الفترة ذاتها من العام الماضي نتيجة ارتفاع المصروفات الإنمائية والجارية فيما انخفض العجز من 259 مليون ريال (674 مليون دولار) إلى 17 مليون ريال (44,2 مليون دولار). وفيما يتعلق بصافي إيرادات النفط، أوضحت أنه ارتفع حتى نهاية الربع الثاني بنسبة 10٪ مسجلا نحو 3,332 مليارات ريال (8,660 مليارات دولار) مقارنة بالفترة حتى نهاية الربع الثاني من العام الماضي في حين بلغ متوسط سعر النفط المحقق 74 دولارا للبرميل. وعلى صعيد الإنتاج النفطي، أشارت الوزارة إلى أن متوسط كمية إنتاج النفط بلغ 1,074 مليون برميل يوميا فيما ارتفع صافي إيرادات الغاز بنسبة 32٪ مسجلا 1,164 مليار ريال (3,020 مليارات دولار) حتى نهاية الربع الثاني من العام مقارنة بالفترة ذاتها من 2025. وذكرت أن حجم الدين العام بلغ 14,16 مليار ريال (36,28 مليار دولار) بنهاية الربع الثاني من العام الحالي مقارنة بـ14,12 مليار ريال (36,72 مليار دولار) بنهاية الفترة ذاتها من عام 2025 مسجلا ارتفاعا نسبيا يبلغ نحو 0,3٪.

وأوردت الوزارة في نشرتها بيانات صندوق النقد الدولي عن أداء الاقتصاد العالمي التي تشير إلى توقعات بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي العام الحالي ليصل إلى 3٪ على أن يبلغ 3,4 ٪ في عام 2027 وبارتفاع معدل التضخم العالمي إلى 4,7٪ هذا العام بعد أن كان 4,1٪ العام الماضي.

وحول أسواق النفط العالمية أوردت توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية التي تشير إلى ارتفاع متوسط سعر خام برنت الفوري في عام 2026 ليصل إلى نحو 81,91 دولارا للبرميل وإلى انخفاضه في عام 2027 إلى 64,76 دولارا للبرميل.

السفينتان تعززان قدرات «نفط الكويت» في الاستجابة للتسربات النفطية وحماية البيئة البحرية

بناء سفينتين لمكافحة التسرب النفطي في الكويت بقيمة 6,4 ملايين دينار

أحمد مغربي

في خطوة تستهدف تعزيز جاهزية شركة نفط الكويت للتعامل مع حوادث التسرب النفطي ورفع قدراتها البحرية في مجال الاستجابة للطوارئ، وافق الجهاز المركزي للمناقصات العامة على ترسية المناقصة الخاصة بتصميم وبناء وتسليم سفينتين متوسطتي الحجم لمعالجة تسرب النفط، بقيمة إجمالية تبلغ 6,39 ملايين دينار. ووفقا لقرار مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة، جاءت الموافقة على الترسية بناء على طلب شركة نفط الكويت، وتظهر مستندات الجهاز أن قرار الترسية على ثاني أقل الأسعار جاء بعد استبعاد أقل عطاء سعرا لعدم مطابقته للشروط والمواصفات، ما أدى إلى الانتقال إلى العرض التالي المستوفي للمتطلبات.

وتكتسب المناقصة أهمية تشغيلية وبيئية، إذ تشمل أعمالها تصميم وبناء وتسليم سفينتين متوسطتي الحجم مخصصتين لمعالجة التسربات النفطية، بما يدعم الإمكانات البحرية المتاحة لشركة نفط الكويت ويرفع قدرتها على التعامل مع حوادث التلوث النفطي والاستجابة لها. وكان الجهاز المركزي للمناقصات العامة قد أعلن سابقا طرح المناقصة بناء على طلب شركة نفط الكويت، وبنطاق أعمال يتضمن تصميم وبناء وتسليم سفينتين متوسطتي الحجم لمعالجة تسرب النفط، كما شهدت المناقصة خلال مراحلها السابقة إصدار ملحق خاص بها وتأجيل موعد تقديم العطاءات، وفق الإعلانات الرسمية الصادرة عن الجهاز.

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

وتأتي الترسية ضمن توجه شركة نفط الكويت إلى تطوير إمكاناتها في مجال مكافحة التسربات النفطية، خصوصا أن طبيعة عمليات القطاع النفطي تتطلب المحافظة على مستوى مرتفع من الجاهزية للتعامل مع الحالات الطارئة وحماية البيئة البحرية، إلى جانب توفير المعدات والسفن المتخصصة اللازمة للاستجابة للحوادث والحد من تداعياتها.

بـ 5,4 ملايين دولار تنفيذاً لعملية المتابعة لمجموعة العمل المالي

«التحريات المالية» تتعاقد مع مستشار

علي إبراهيم

تتجه وحدة التحريات المالية للتعاقد مع شركه استشارية لتقديم خدمات استشارية خلال عملية المتابعة التي تقوم بها مجموعة العمل المالي وفريق مراجعة التعاون الدولي لدولة الكويت. ووافق الجهاز المركزي للمناقصات العامة على التعاقد مع الجهة الاستشارية integrity k2 لمدة 24 شهرا بمبلغ إجمالي نحو 5,4 ملايين دولار بما يعادل 1,66 مليون دينار. وتعد Integrity K2 شركة أميركية عالمية متخصصة في إدارة المخاطر والامتثال والتحقيقات المالية ومكافحة الجرائم المالية، ويقع مقرها الرئيسي في نيويورك. ومن أهم المجالات التي تعمل فيها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، الامتثال للعقوبات الدولية، اعرف عميلك (KYC) والعناية الواجبة، التحقيقات في الاحتيال والفساد والجرائم المالية، المحاسبة الجنائية وتتبع الأصول، تقييم أنظمة الامتثال والمخاطر لدى البنوك والشركات، الأمن السيبراني ومخاطر الذكاء الاصطناعي، التحقيقات المتعلقة بالشركات والاستثمارات والصفقات العابرة للحدود، وتقديم خدمات المراقبة المستقلة التي قد تطلبها الجهات التنظيمية.

لوكسمبورغ وسويسرا تتصدران القوة الشرائية بـ 3 أيام.. و7 في بريطانيا ونيوزيلندا

كم يوماً تحتاج لأن تعمل لشراء «آيفون 17 برو»؟

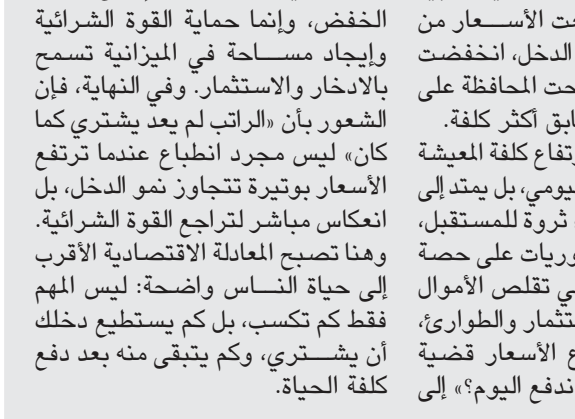

أظهرت بيانات مؤشر «Tenscope» للقدرة على شراء هواتف آيفون لعام 2025 تفاوتا واضحا في القوة الشرائية بين الاقتصادات المتقدمة، إذ يحتاج العامل في لوكسمبورغ وسويسرا إلى 3 أيام عمل فقط لشراء هاتف «آيفون 17 برو» بسعة 256 غيغابايت، لتتصدر الدولتان قائمة الأسواق الأكثر قدرة على اقتناء الجهاز مقارنة بمستويات الدخل. وجاءت الولايات المتحدة وبلجيكا والدنمارك وهولندا والنرويج في المرتبة التالية بواقع 4 أيام عمل، مقابل 5 أيام في أستراليا والنمسا وفنلندا وإيرلندا وألمانيا وكندا، فيما يحتاج العامل في فرنسا والسويد إلى 6 أيام، وترتفع المدة إلى 7 أيام في المملكة المتحدة ونيوزيلندا، وهي الأعلى بين الدول الواردة في المؤشر. ويعتمد المؤشر على مقارنة متوسط الأجور المحلية بالسعر المحلي لهاتف «آيفون 17 برو» سعة 256 غيغابايت، وتحويل تكلفته إلى عدد أيام العمل الكاملة، على أساس 8 ساعات عمل يوميا. ولا تستهدف المقارنة قياس سعر الهاتف بصورة مجردة، وإنما رصد العبء المالي لشرائه قياسا على مستويات الدخل، إذ يشير انخفاض عدد أيام العمل المطلوبة إلى ارتفاع القوة الشرائية.

بعد موافقة الجمعية العمومية للشركة على إقرار وشهر انتهاء التصفية

شطب «خدمات القطاع النفطي» من سجلات «التجارة»

أحمد مغربي

أصدرت الجمعية العمومية لشركة خدمات القطاع النفطي بالإجماع الموافقة على إقرار تصفية الشركة وشهر انتهاء التصفية، وشطب قيد الشركة من السجل التجاري لوزارة التجارة، واعتماد التقرير الختامي للجنة التصفية والتوصيات الواردة فيه، عدا التوصية المتعلقة بالاستمرار مع مكتب المحاماة الحالي.

وأقرت الجمعية العمومية بقيام مؤسسة البترول باختيار مكتب محاماة آخر لاستكمال مباشرة القضايا المرفوعة على الشركة ومتابعة الدعاوى وإعداد مذكرات الدفاع وتجهيز المستندات وإبداء الرأي القانوني. ووافقت العمومية على تقرير مراقب الحسابات المستقل عن البيانات المالية الختامية للتصفية للفترة من أول أبريل 2026 حتى 30 يونيو 2026 تاريخ إتمام التصفية، والتصديق على الحساب الختامي لذات الفترة.

وأقرت العمومية الموافقة على تعامل الشركة مع الأطراف ذات الصلة وعلى إبراء ذمة رئيس وأعضاء لجنة التصفية عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية خلال فترة التصفية.

ووافقت على شمول رئيس وأعضاء لجنة التصفية ضمن وثيقة التغطية التأمينية ضد المسؤوليات المدنية المختلفة لأعضاء مجلس الإدارة والرؤساء التنفيذيين وأعضاء لجنة الشراء العليا والعاملين في المؤسسة وشركاتها التابعة.

ارتفاع كلفة المعيشة عالمياً.. لماذا ندفع أكثر ونشتري أقل؟

في كل مرة تخرج فيها من المتجر وأنت تتساءل لماذا أصبحت حقيبة المشتريات أخف، بينما الفاتورة أثقل، فأنت لا تتخيل المشكلة.. بل تعيشها.

فكلفة المعيشة عالمياً لم تعد مجرد مؤشر اقتصادي يظهر في التقارير، بل أصبحت معادلة يومية تواجه الأسر عند شراء الغذاء، ودفع الإيجار، والتنقل، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وهي في جوهرها مقدار المال الذي يحتاج إليه الفرد أو الأسرة للحفاظ على مستوى معيشي معين في مكان وزمن محددين.

وتتكون هذه الكلفة أساسا من النفقات الضرورية، وفي مقدمتها السكن والغذاء والنقل والرعاية الصحية والتعليم والضرائب، لكن وزن كل بند يختلف من مجتمع إلى آخر ومن أسرة إلى أخرى. وتشير بيانات مكتب إحصاءات العمل الأميركي، على سبيل المثال، إلى أن السكن استحوذ على نحو 33 في المئة من متوسط إنفاق المستهلك الأميركي خلال عام 2023، بما يعكس الثقل الكبير لهذا البند في ميزانية الأسر.

وهنا يظهر الفارق بين «كلفة المعيشة» و«مستوى المعيشة». فالأولى تقيس الأموال اللازمة لتغطية الاحتياجات الأساسية، بينما يعكس الثاني مقدار ما يستطيع الفرد تحمله من سلع وخدمات تتجاوز الضروريات، مثل السفر والترفيه والكماليات، إضافة إلى قدرته على تخصيص جزء من دخله للادخار والاستثمار.

ووفقا لموقع «ديسكفر» الاقتصادي المتخصص، تكمن المشكلة عندما ترتفع أسعار الاحتياجات الأساسية بوتيرة أسرع من نمو الدخل، إذ تتآكل القوة الشرائية تدريجيا، ويصبح المبلغ نفسه قادرا على شراء كمية أقل من السلع والخدمات. ومن هنا تأتي الإجابة المباشرة عن السؤال الذي يشعر به المستهلك عند صندوق الدفع: لماذا ندفع أكثر ونشتري أقل؟

ولا تتساوى كلفة المعيشة بين المدن والمناطق، لأن أسعار السكن والغذاء والخدمات والنقل تختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد المحلي ومستويات الأجور والطلب. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تعد هاواي من أعلى الولايات كلفة للمعيشة، فيما تأتي فرجينيا الغربية ضمن الأقل كلفة، كما يمكن للقيمة الفعلية لمبلغ واحد أن تختلف بصورة كبيرة بين منطقة ريفية ومدينة مرتفعة الكلفة مثل نيويورك أو لوس أنجيليس.

ولقياس حركة الأسعار، يعتمد الاقتصاديون بصورة واسعة على مؤشر أسعار المستهلك، الذي يرصد متوسط التغير في أسعار سلة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر، بما فيها الغذاء والسكن والنقل والرعاية الطبية والتعليم. وكلما ارتفعت الأسعار من دون زيادة موازية في الدخل، انخفضت القوة الشرائية وأصبحت المحافظة على مستوى المعيشة السابق أكثر كلفة.

ولا يتوقف تأثير ارتفاع كلفة المعيشة عند حدود الاستهلاك اليومي، بل يمتد إلى قدرة الأسرة على بناء ثروة للمستقبل، إذ إن استحواذ الضروريات على حصة أكبر من الدخل يعني تقلص الأموال المتاحة للادخار والاستثمار والطوارئ، وهو ما يجعل ارتفاع الأسعار قضية تتجاوز سؤال «كم ندفع اليوم؟» إلى سؤال أكثر أهمية: «كم يتبقى لنا من دخل الغد؟».

وفي مواجهة ذلك، تبدأ إدارة كلفة المعيشة من مراجعة هيكل الإنفاق نفسه، خصوصا البنود الأكبر والأكثر تكرارا، مع تقليص المصروفات غير الضرورية والاستفادة من العروض وإعادة تقييم الاشتراكات والديون مرتفعة الكلفة. فالهدف ليس خفض الإنفاق لمجرد الخفض، وإنما حماية القوة الشرائية وإيجاد مساحة في الميزانية تسمح بالادخار والاستثمار. وفي النهاية، فإن الشعور بأن «الراتب لم يعد يشتري كما كان» ليس مجرد انطباع عندما ترتفع الأسعار بوتيرة تتجاوز نمو الدخل، بل انعكاس مباشر لتراجع القوة الشرائية. وهنا تصبح المعادلة الاقتصادية الأقرب إلى حياة الناس واضحة: ليس المهم فقط كم تكسب، بل كم يستطيع دخلك أن يشتري، وكم يتبقى منه بعد دفع كلفة الحياة.